

مخطوط

كامل

الدراري البهية في جواز الصلاة

على خير البرية بالصيغة

الكالية تأليف محمد بن خيثم

المطبع الحنفى

عنى عنه

آمين

م

—0000—

حقوق الطبع محفوظة للأولف

✽ طبع بمطبعة الاداب البهية ✽

✽ فى سنة ١٢٠٧ هجرية ✽

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن وفق من شاء من عباده لاتباع السلف . والتباعد
عن محدثات الابتداع في الدين ممن خلف . وصلاة وسلاماً
على نبي الرحمة . ورسول هذه الأمة سيدنا محمد وعلي آله
وصحبه الذين أزالوا بنور البرهان عن يقين الحق كل ظلمة .
(وبعد) فيقول العبد الفقير للطف مولاه المقيت الحنفي
أسير الزلات كثير المفوات محمد بن خيت المطيعي الحنفي . قد
كلفني أحد من سار إلى الله في هذا العصر فوصل . وأجل
من خاف في سيره مقام ربه عز وجل . أن أجمع بعض كلمات
تزيل شكوك الوهم . وتزيح شبها نشأت لبعض طلبة العلم من
سوء الفهم . فيما ذكره العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار
على الدر المختار . عند قول متن التنوير وكره الدعاء بمقد العز
من عرشك حتي قال ذلك البعض بكرهه صيغة الصلاة الكمالية
الشريفة التي عم نفعها في طريق القوم وتلقوها ولقنوها لمريديهم في
سائر الأقطار من عصر السلف الصالح إلى عصرنا اليوم .
واستعملوها في أورادهم عقب الصلاة الخمس بلا تكبير . وتبرك
بتلاوتها العلماء واقتدى بهم سواهم سلفا وخلفا لا فرق بين كبير

وصغير . حتي كاد ينقعد عليها الاجماع من الأمة . ولا يعرف
دواء سواها لازالة داء الرعونات عن قلب المرید وكشف النعمة
فلم يسعني الا السمع والطاعة . وامثال الأمر حسب الاستطاعة
فقلت معتمدا علي الله وهو الهادي الي سواء السبيل . وان لم
اكن لذلك أهلاً والله علي ما أقول وكيل . قد اختلف أئمة
الحنفية من الدعاء بمعقد العزم من عرشك فكره ذلك ابو حنيفة
وأجازه أبو يوسف في رواية ورجحها الفقيه أبو الليث بالأثر وهو
ماروي انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اني اسألك
بمعقد العزم من عرشك . ومنتى الرحمة من كتابك وباسمك
الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة قال في الهداية والاحوط
الامتناع لكونه خبرا واحدا فيما يخالف القطعي والمتشابه الذي هو
مثل هذا الدعاء مما كان ظاهره محالا علي الله تعالى انما يثبت
بالقطعي اه أي انما يثبت كون المتشابه واردا يجوز الدعاء به
مثلا اذا ورد به القطعي ومتى ورد ذلك يصرف عن ظاهره
المحال . وقال المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح النبوة
بعد ما تكلم علي هذا الأثر وسنده وان ابن الجوزي عده في
الموضوعات قد عرفت ان هذا الأثر ليس بثابت فالحق ان مثله
لا ينبغي ان يطلق الا بنص قطعي او باجماع قوي وكلاهما منتف

فالوجه المنع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم اه وانما
 كره هذا الدعاء لانه يؤهم اي يتبادر الي الفهم والذهن منه ان
 العرش اصل ونشأ لعز الله جل شأنه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا
 وانما تبادر ذلك المعنى لأن المتبادر في معني من هو الابتداء على
 ان جميع معانيها ترجع اليه والمتبادر أيضا من العز عز الله
 سبحانه ومن المعقد موضع العقد او نفس العقد وان كان يحتمل
 غير ذلك لكن على خلاف الظاهر ولا قرينة تعين المراد وترجمه
 سوى استحالة المعني الظاهر بالدليل العقلي الذي هو دليل منفرد
 عن التركيب فكان ذلك الدعاء من قبيل المنشابه الذي لا يجوز
 اطلاقه والدعاء به الا اذا ثبت بنص قاطع . هذا وجه كراهة هذا
 الدعاء على حسب ما يؤخذ من كلامهم ومما ذكر قال ابن عابدين
 في حاشيته رد المحتار على الدر المختار في ذلك الموضع . تنبيه . ينظر
 في ان يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صل
 عل محمد عدد علمك وحلمك ومنتهى رحمتك وعدد كلماتك
 وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يؤهم تعدد الصفة الواحدة او انتهاء
 متعلقات نحو العلم ولا سيما مثل عدد ما أحاط به علمك ووسعه
 سمعك وعدد كلماتك اذ لا منتهى لعله ولرحمته ولا لكلماته تعالى
 ولفظة عدد ونحوها تؤهم خلاف ذلك وبعد ان نقل عبارة شرح

دلائل الخيرات للعلامة الفاسي مع حذف منها قال
 أقول ومقتضي كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه فتأمل والله اعلم
 اي ان ما ذكر من الصلوات المشتملة على مثل لفظة عدد من
 قبيل المتشابه الذي لا يجوز الدعاء به الا اذا علم وروده عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بالنص وحينئذ لا بد ان نعلم معنى المتشابه اولا
 حتي نحكم بحكمه على جزئياته فنقول معنى المتشابه لغة هو ان
 يكون مشابها لآخر بحيث يعجز الذهن عن التمييز ولذلك سمي
 مالا يهتدي الانسان اليه بالمتشابه وسمي غير المعام بالمتشابه قال
 تعالى ان البقر تشابه علينا ومعنى المتشابه في عرف الشريعة على
 ما عليه اكثر المحققين كما نقله الفخر الرازي هو القدر المشترك
 بين المجمل والمؤول قال الفخر واما المجمل والمؤول فهما مشتركان
 في ان دلالة اللفظ عليه غير راجعة فالمجمل غير راجح لكنه غير
 مرجوح والمؤول غير راجح وهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد
 فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمتشابه لأن عدم الفهم حاصل في
 القسمين جميعا وقد بينا ان ذلك يسمى متشابها اما لأن الذي
 لا يعلم يكون النفي فيه مشابها للاثبات في الذهن واما لأجل ان الذي
 يحصل فيه التشابه غير معلوم فاطلق لفظ المتشابه على مالا يعلم

اطلاقاً لاسم السبب على المسبب اه ثم المتشابه تارة لا يكون
 معلوماً للمخلوق اصلاً وهو ما استأثر الله بعلمه كفواتح السور على
 الراجح من اقوال فيها وتارة لا يكون معلوماً على اليقين لكون معني
 اللفظ المعلوم منه محالاً لا يصح ارادته فيتعين ارادة معني صحيح
 لا قرينة على تعيينه وهذا الأخير يسمى بالمشكل ايضاً وذلك كقوله
 تعالى امرنا مترفياً ففسقوا فيها اذ لا يصح ارادة معناه الحقيقي
 بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء رداً على قول الكفار
 والله امرنا بها فتعين صرف الآية الاولى عن معناها الحقيقي الى
 معني مجازي غير معين يدل على ما ذكرنا ما استدلل به الفخر الرازي
 على ترجيح مذهب السلف في المتشابه حيث قال ملخصاً ان اللفظ
 اذا كان له معني راجح ثم دل دليل اقوى منه على ان ذلك الظاهر
 غير مراد علمنا ان مراد الله تعالى بعض مجازات تلك الحقيقة
 وفي المجازات كثرة وترجع البعض على البعض لا يكون الا بمرجمات
 لغوية وهي لا تفيد الا الظن الضعيف اه ويرجح مذهب السلف
 ايضاً ان في تعيين بعض المجازات مراداً لله تعالى دون البعض
 مع احتمال اللفظ للجميع بعد صرفه عن معناه الحقيقي جراءة
 عظيمة عليه سبحانه في حمل كلامه على معني يحتمل ان لا يكون
 مراده فالتأديب يقضي بصرف اللفظ عن معناه المحال وتفويض

تعيين المراد منه الى الخالق جل شأنه كما لا يخفى ولاجل ما اوضحنا
لك قالت العلماء بعدم جواز اطلاق التشابه على الله سبحانه وتعالى
الا فيما ورد به النص القاطع مع وجوب التأويل فيما ورد
ومرادهم بالنص القاطع ما يشمل الحديث الصحيح الذي نقله
الأئمة وتلقته بالقبول وجري عملها عليه بلا تكير يدل على ذلك انهم
جوزوا اطلاق جميع اسماء الله الحسنى عليه سبحانه وتعالى وكادوا
يطبقون على ذلك مع ان بعضها من قبيل التشابه كالصبر
والوارث والحديث الوارد بها وان كان صحيحا تلقته الأئمة بالقبول
وعملت به بلا تكير لكنه غير متواتر قطعا ولا شك ان ما يؤثر من
الصلوات المذكورة كذلك اما كونها مأثورة منقولة معمولا بها من
الأئمة بلانكير فقال سيدى مصطفى البكري في المنهل العذب
ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة ويجزيه أي صيغة
كانت لكنه اذا كان بهذه الصيغة كأن اولي وهي اللهم صلى وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكمال
فانه قد اجازنا بها شيخنا المرحوم لزال بالرحمة منمورا مانجلى
الحى القيوم وكشف عن جماله ستورا الشيخ أبو المواهب الحنبلي
البقلي رحمه الله تعالى فانها ضمن ثبت والده الشيخ عبد الباقي
وقد اجازنا بمشيخته وثبت والده ونقل والده في ثبته عن بعض

اشياخه ان كل مرة منها باربعة عشر الف مرة اه ولا شك
ان السيد البكري رضي الله تعالى عنه من اكابر أئمة الحنفية
وقد لقنها لكثير من تلقى عنه في عصره واستعملوها بلا نكير وقد
تلقاها السيد البكري عن شيخه أبي المواهب الذي هو من اكابر
أئمة الحنابلة وقد ذكر في ثبت والده كما ترى ولم ينكر على ذكرها
فيه احد وقد تلقاها عن السيد البكري شيخ الاسلام الحفني وهو
من اكابر أئمة الشافعية واستعملها ولقنها لكثير في عصره بلا نكير
ايضا وقد تلقاها عن شيخ الاسلام الحفني ابو البركات سيدي احمد
الدردير عمت بركاته وهو من اكابر أئمة المالكية ولقنها لكثير
واستعملها في عصره بين اظهر العلماء ولم ينكر عليه أحد وقال
الامام السمرقندي في كتابه تنبيه الغافلين حدثنا الثقة باسناده عن
الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما فقال جاء اسرافيل عليه
السلام الي النبي صلى الله عليه وسلم وقال قل يا محمد سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله العلي العظيم عدد ما علم الله تعالى وزنة
ما علم الله تعالى اه وما اشتملت عليه دلائل الخيرات من صيغ
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة تلك الصيغ على
كثير مما ذكر مع اقبال الناس عليها ولا سيما العلماء العاملون اكثر
من ان يحصى ولا شك ان اقبال هؤلاء الائمة على ما ذكر من صيغ

الصلوات والاذكار واستعمالها عصرًا بعد عصر وجيلًا بعد
جيل من السلف والخلف من سائر الاقطار مع وجود العلماء
وشدة حرصهم على منع البدع ولم ينقل عن أحد انكار لك
دليل واضح على ورود ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وتلقي
الأمة له بالقبول فعلى فرض كونه من المتشابهة يجوز استعماله مع تأويله
وصرف اللفظ عن معناه المحال وحمله على معنى صحيح ولذلك
قال سيدي علي وفارضي الله عنه في شرح المنح الإلهية عند قول
السيد البكري ثم يقول اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلي آله عدد كمال الله وكما يليق بكمالهم اي اجعل صلاتك وما
معها على من تقدم لانهاية لها كما ان كمالك لانهاية له اه
وقال السجاعي في شرحه لوظيفة سيدي احمد زروق عند قوله
اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي
وعلي آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا عدد ما احاط به علمك أي
من جميع المخلوقات او ما هو في اللوح المحفوظ وذهب ابن التلمساني
الي ان من قال اللهم صل وسلم على سيدنا محمد عدد خلق الله يحصل له
من الاجر بعدد ذلك اه

وحاصل ذلك ان يعمل مثل قوله عدد كمال الله على معنى
مجازي يصح ارادته لوروده وتلقي الأمة له بالقبول واستحالة

المعنى الحقيقي ولا كراهة في استعماله لا تحريمية ولا تنزيهية بل
 في ذلك مزيد الاجر والثواب على انك قد علمت مما قدمنا لك
 ان التشابه اما ان يكون غير معلوم المعنى بالكلاية وهو ما استأثر الله
 بعلمه والصيغ المذكورة ليست من هذا القبيل قطعاً كما هو ظاهر
 واما ان يكون معناه الحقيقي معلوماً لكن يستحيل ارادته من اللفظ
 فيجعل على معنى مجازي نصح ارادته وغاية ما يتوهم ان تكون الصيغ
 المذكورة من هذا القبيل ولا يسلم حيثئذ ان مثل عدد كمال الله من
 قبيل التشابه اصلاً فان المعنى الحقيقي على فرض كونه محالاً لكن
 وجدت قرينة تدل على ارادة المعنى المجازي وتلك القرينة
 ملفوظة في ذات التركيب وليست دليلاً منفصلاً ومع وجود تلك
 القرينة يكون المعنى المجازي هو المتبادر الراجح من اللفظ وقد علمت
 ان التشابه لا يكون راجحاً بل دائماً يكون غير راجح كما مر نقله فيكون
 مانعاً فيه من قبيل المحكم واللفظ مستعمل في مجازه المدلول عليه
 بالقرينة ولا حرج في المجاز اصلاً فان قلت اين القرينة في مثل عدد
 كماله وعدد ما احاط به علمك قلت دلت اضافة الكمال والعلم
 اليه سبحانه على ان المراد بالعدد الكثرة التي لا تنهاى لعدم تنهاى
 متعلق العلم وعدم تنهاى الكمال فكانت تلك الاضافة قرينة لفظية
 تدل دلالة ظاهرة على ان المراد بالمبالغة في الكثرة رباً اختلج

في صدرك اخذ مما سبق ان القرينة المذكورة من المرجحات
 اللغوية وتلك المرجحات لا تفيد الا الظن الضعيف فلا يجوز العمل
 بها فيزاح ذلك الاختلاج عنك بان تلك المرجحات لا يعمل بها
 في العقليات كالعقائد لبنائها على البراهين بخلاف الاحكام الفقهية
 كالكرامة وعدمها فانه يجوز فيها العمل بها لبناء تلك الاحكام
 على الظن قال الفخر الرازي ان كل واحد من اصحاب المذاهب
 يدعي ان الآيات الموافقة لمذهبه محكمة والآيات الموافقة لمذهب
 خصمه متشابهة فالمعتزلي يقول قوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء
 فليكفر محكم وقوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين
 متشابه والسني يقلب الامر في ذلك فلا بد منها من قانون يرجع
 اليه في هذا الباب فنقول اللفظ اذا كان محتملاً لمعنيين وكان
 بالنسبة الي احدهما راجعاً وبالنسبة الي الآخر مرجوحاً فان حملناه
 علي الراجح ولم نحمله علي المرجوح فهذا هو المحكم واما ان حملناه علي
 غير الراجح ولم نحمله علي الراجح فهذا هو المتشابه فنقول صرف
 اللفظ عن الراجح الي المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل وذلك
 الدليل المنفصل اما ان يكون لفظياً واما ان يكون عقلياً اما القسم الاول
 فنقول انما يتم اذا حصل بين ذينك الدليلين اللفظيين تعارض
 واذا وقع التعارض بينهما فليس ترك ظاهر احدهما لرعاية ظاهر

الآخر اولى من العكس اللهم الا ان يقال ان احدهما قاطع في دلالة
 والآخر غير قاطع فحينئذ يحصل الرجحان او يقال كل واحد منهما
 وان كان راجحا الا ان احدهما يكون ارجح وحينئذ يحصل الرجحان
 الا انا نقول اما الاول فبما دلل الدلائل اللفظية لا تكون قاطعة
 البتة لان كل دليل لفظي موقوف على نقل اللغات ونقل وجوه
 النحو والتصرف وموقوف على عدم الاشتراك وعدم المجاز وعدم
 التخصيص وعدم الاضمحار وعدم المعارض النقل والعقلي وكل
 ذلك مظنون والموقوف على المظنون اولى ان يكون مظنونا فثبت
 ان شيئا من الدلائل اللفظية لا يكون قاطعا واما الثاني وهو ان يقال
 ان احد الدليلين اقوى من الدليل الثاني وان كان اصل الاحتمال
 قائما فيهما معا فهذا صحيح ولكن على هذا التقدير يصير صرف
 الدليل اللفظي عن ظاهره الى المعنى المرجوح ظنيا ومثل هذا
 لا يجوز التعويل عليه في المسائل الأصولية بل يجوز التعويل عليه في
 المسائل الفقهية انتهى المراد منه ومن ذلك يتضح لك صحة ما قلنا من جواز
 العمل بمثل القرينة المذكورة في الاحكام الفقهية ويتضح لك ايضا ان المراد
 بالدليل القاطع في الاحكام الفقهية هو ما يكون معناه راجحا نصا
 او ظاهرا اما باصل الوضع او بالقرائن اللفظية المتصلة بالتركيب كما
 هنا ومتى كان المعنى راجحا كما ذكر كان اللفظ الدال عليه من

قبيل المحكم لامن قبيل المتشابه كما لا يخفى على متبصر علي اننا لنا
 ان نقول ان لفظ عدد له مفهوم باعتبار لفظه وبحسب ذلك المفهوم
 يطلق على جميع مراتب الاعداد التي لانهاية لها فلا يقتضي
 النهاية ولا الاحصاء اصلاً وباعتبار هذا المفهوم استعمل في الصيغ
 السابق ذكرها فلم يكن من المتشابه اصلاً ولكن له مراتب تدرج
 تحت هذا المفهوم عشرة وعشرين وكل مرتبة منها تسمى عدداً
 ايضاً باعتبار اندراجها تحت مفهوم العدد الكلي وباعتبار انها فرد
 من افراد هذه المراتب كل واحدة منها تقتضي الاحاطة والاحصاء
 والنهاية ويعبر عنها بلفظ مخصوص كلفظ عشرة كما تقدم ومن
 هنا حصل الاشتباه في ان العدد يقتضي النهاية والاحصاء وليس
 كذلك عند التعقل فان قلت كيف يقال ان الصبور والوارث من
 اسماء الله تعالى من قبيل المتشابه قلت لاشك ان المعنى الراجح الظاهر
 من لفظ الصبور هو انه صيغة مبالغة مأخوذ من الصبر الذي هو
 تحمل المشاق والمكاره والمعنى الراجح الظاهر من لفظ الوارث انه
 مشتق من الارث الذي هو ابلولة المال لملك الغير بعد موت
 المالك الاول ولا يخفى ان كلا المعنيين محال في حقه سبحانه وتعالى
 فلا يصح ارادة المعنيين المذكورين منهما فيتعين ان يؤول الاسمان
 المذكوران وبمحلاً على معني مجازي يصح ارادته ووصف الله

سبحانه وتعالى به ولا شك ان ذلك المعنى المجازي مرجوح
 ولا قرينة لفظية تدل عليه وترجمه فلا دليل يدل على عدم ارادة
 المعنى الحقيقي منهما سوى الدليل المفرد العقلي وقد اريد من
 اللفظ ذلك المعنى المجازي المرجوح فيكون متشابهها بلا شبهة على
 ما سبق ايضاحه ومع كون هذين الاسمين من قبيل المتشابه جاز
 اطلاقهما عليه سبحانه وتعالى مراداً منهما المعنى المجازي عملاً
 بما ورد من الحديث الصحيح ان الله تسع وتسعين اسماً الى آخر الحديث
 وذكر منها هذان الاسمان على ان العلامة ابن عابدين لم يجزم
 بالمنع في الصيغ التي علم ورودها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كالصيغة الكمالية وما ورد في دلائل الخيرات وكتب الاذكار
 الماثورة المعمول بها من سائر الاقطار بين اظهر العلماء بلا نكير
 لان العلامة المذكور استثنى رحمه الله تعالى في كلامه ما ورد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم والصيغة الكمالية قد وردت كما تقدم نقله
 كما انه قد ورد اطلاق العلم على المعلوم في القرآن الكريم قال تعالى
 ولا يحيطون بشيء من علمه اي من معلومه كما في التفسير الكبير للرازي
 فلا كراهة اصلاً في مثل اللهم صل وسلم وبارك علي سيدنا محمد
 وعلي آله عدد علمه ايضاً لورود النص باطلاق العلم على المعلوم
 ولا يشترط في الجواز ورود شئ من العبارة بعينها بل يكفي ورود

النوع ولو توقف جواز اطلاق كل لفظ ولو بطريق المجاز المقرون
 بالقرينة الدالة على المراد على نص يرد بذلك اللفظ المعين للزم الحرج
 في الدين وضاق الامر والحرج مرفوع عنا بالنص القاطع قال
 تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد ورد في الحديث الذين
 يسر لا عسرفيه ولن يشاد الدين احد الاغلبه وحاصل الكلام في ذلك
 انه لاشبهة في جواز حقيقة الصلاة الكمالية ونحوها مما ورد استعماله
 ونقل متواترا في ايراد القوم التي رواها الثقات عنهم وجري عليها عمل
 الصالحين من العلماء سلفاً وخلفاً على فرض تسليم انها من قبيل
 المتشابه الذي يتوقف استعماله على الورود للقطع بورودها حينئذ
 والشك في ذلك يؤدي الى عدم الثقة بنقل الائمة في الاحكام
 الفقهية التي لا تقف على النصوص الواردة بها على اننا لانسلم ان لفظ
 عدد كماله مثلاً من قبيل المتشابه الذي يتوقف جواز اطلاقه على
 الورود اما لأن مفهوم لفظ عدد شامل لجميع المراتب التي لانهاية
 لها ولا احصاء واما لحمله على الكثرة التي لانتهاى مجازا راجحا
 بالقرينة اللفظية لامرجوحاً فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين
 واعتمد على الله واستفت نفسك وان افتك المنتون فان الحلال بين
 والحرام بين واكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالصيغة
 الكمالية عسى ان تدرك كمال الوصول والدخول الى حضرة الرب

من باب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تبال بشبهات كهرير باب
 وونيم ذباب واتبع السلف الصالح مثل الائمة المار ذكرهم واجتنب
 قول من خالفهم فان الخير في اتباع من سلف والشر في ابتداع من
 خلف والله حسبي ونعم الوكيل والحمد لله الموفق لطريق السداد
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد عدد كمال الله وكما يابق بكماله
 وعلى آله وصحبه هداة الامة الى الخير والرشاد

تم وكل في ثمانية وعشرين محرم سنة ١٣٠٧

الف وثمانماية وسبعة هجرية خير البرية

صلي الله عليه وسلم وشرف وعظم

ومجد وكرم